

المناخ القانوني ودوره في استقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والتحديات.

The Legal Environment and Its Role in Attracting Tourism Investment to Enhance Economic Development in Algeria : Realities and Challenges

ط.د. بن دنيدينة احمد¹، أ. مسلم ابراهيم²

¹ جامعة الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية بالجزائر، ahmed.bendenidina@univ-djelfa.dz

² جامعة الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال و تطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة، i.messellem@univ-djelfa.dz
تاريخ الاستلام: 2024/10/10 تاريخ القبول: 2024/11/15 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

يعد المناخ القانوني عنصرا أساسيا في تشكيل بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات خاصة في قطاع السياحة الذي يمتلك مقومات كبيرة تؤهله لان يعزز التنمية الاقتصادية، و على ضوء مساهمات المناخ القانوني في تشكيل الاستثمار السياحي سعت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى أهم معالم تهيئة المناخ القانوني في الجزائر ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات السياحية بما يعزز التنمية الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أهم الملامح الكبرى للمناخ القانوني في الجزائر والتي تشير إلى انه يواجه العديد من التحديات منها غياب الاستقرار في التشريعات وتعقد الإجراءات الإدارية وضعف التنسيق بين المؤسسات المشرفة على تنفيذ التشريعات الخاصة بالاستثمار السياحي، وهذه التحديات أثرت سلبا على دور المناخ القانوني في جذب الاستثمار السياحي والذي بدوره كان انعكاسه على تعزيز التنمية الاقتصادية ضعيف جدا.

¹ بن دنيدينة احمد ahmedbendenidina16@gmail.com

كلمات مفتاحية: المناخ القانوني، الاستثمار السياحي، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The legal environment is a fundamental element in shaping the business climate and stimulating investments, particularly in the tourism sector, which possesses significant potential to enhance economic development. In light of the legal environment's contributions to shaping tourism investments, this study aimed to identify the main features of creating a conducive legal environment in Algeria and its impact on attracting tourism investments to promote economic development.

The study concluded with key findings about the major characteristics of Algeria's legal environment, highlighting several challenges. These include the lack of stability in legislation, the complexity of administrative procedures, and the weak coordination among institutions responsible for implementing investment-related laws in the tourism sector. These challenges have negatively impacted the role of the legal environment in attracting tourism investments, which in turn has resulted in a minimal contribution to enhancing economic development.

Keywords: Legal environment, tourism investment, economic development.

مقدمة:

تكتسي الاستثمارات السياحية مكانة هامة ومتزايدة في اقتصاديات الدول خاصة في الدول النامية منها، والتي تواجه العديد من المشاكل التي تعرقل جهود التنمية الاقتصادية فيها، حيث يعد الاستثمار السياحي احد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تعول عليها الدول لمواجهة المشاكل التي تقف عائقا أمام إحداث التنمية الاقتصادية، وهذا لما للاستثمار السياحي من اثر مباشر على أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في خلق فرص العمل و المساهمة في الدخل الوطني و زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة وتحقيق التنمية المستدامة.

و باعتبار الجزائر تمتلك تاريخ غني ومناظر طبيعية خلابة وتراث ثقافي ثري يجعلها تحوز مقومات سياحية هائلة تشكل في مجملها فرصة لبنى الاستثمار السياحي كإستراتيجية لتعزيز قطاع السياحة بما يعمل على إحداث التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد سعت الجزائر إلى توفير مناخ قانوني ملائم ومناسب من اجل استقطاب المستثمرين في المجال السياحي .
ومن هذا المنطلق تتجلى إشكالية دراستنا في :

ما هو واقع مساهمة المناخ القانوني الجزائري في جذب الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية ؟

وتندرج تحت إشكالية الدراسة مجموعة من الأسئلة تتمثل في ما يلي :

- ما للمقصود بكل من المناخ القانوني والاستثمار السياحي و التنمية الاقتصادية؟
- ما هي علاقة المناخ القانوني بالاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية؟
- إلى أي مدى يساهم المناخ القانوني في استقطاب الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

2.1 الفرضيات :

- تسعى الجزائر إلى تحسين المناخ القانوني بما ينعكس إيجاباً على الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.
- يساهم المناخ القانوني الجزائري في نمو الاستثمارات السياحية بما يعزز التنمية الاقتصادية.

3.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع بالغ الأهمية في اقتصاديات العصر الحديث ويحظى باهتمام جل دول العالم، حيث تمكننا الدراسة من معرفة دور المناخ القانوني في الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية وهو ما يفضي بنا إلى الخروج بتوصيات تساهم في تحسين وترقية المناخ القانوني للاستثمار السياحي بالجزائر.

4.1 أهداف الدراسة :

الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالمناخ القانوني و الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.
تسليط الضوء على العلاقة المتداخلة بين المناخ القانوني والاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.
إبراز واقع ومدى تأثير المناخ القانوني على الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

5.1 منهج الدراسة :

المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة ثم تشخيص واقع المناخ القانوني في الجزائر للخروج بمعالماً الأثر لهذا الواقع على الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.

6.1 محاور الدراسة :

- تم تقسيم هذه الورقة إلى أربع محاور رئيسية :
- مدخل مفاهيمي للدراسة.
- علاقة المناخ القانوني بالاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.
- واقع المناخ القانوني في الجزائر كآلية لجذب الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية.
- تحديات تفعيل دور المناخ القانوني للاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية.

2. مدخل مفاهيمي للدراسة :

1.2 ماهية المناخ القانوني للاستثمار.

1.1.2 مفهوم المناخ الاستثماري.

قبل التطرق إلى مفهوم المناخ القانوني وجب التعرف على مفهوم المناخ الاستثماري بصفة عامة والذي له العديد من التعريفات لعل أهمها:

تعريف تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي حيث يعرفه بأنه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة امن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر. (غريب، 2012، ص106)

كما يمكن أن نقول أن المناخ الاستثماري هو مفهوم مركب ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهو مفهوم مركب ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. (داودي، 2011، ص05)

2.1.2 مفهوم المناخ القانوني للاستثمار.

يقصد بالمناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي،

تلك

القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلا عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام تحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ القانوني للاستثمار، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو قد تكون طاردة للاستثمارات من خلال التعقيد والبيروقراطية وطول الإجراءات. (اوشن، 2016، ص54)

3.1.2 أهمية المناخ القانوني للاستثمار.

تتجلى أهمية المناخ القانوني المستقر والفعال في عدة عناصر نذكر أهمها في:

- تشجيع الاستثمار وترقيته حيث يساهم المناخ القانوني المستقر في دفع المستثمرين المحليين والأجانب على ضخ أموالهم في مختلف المشاريع.
- تحقيق التوازن بين مصالح المستثمرين والمجتمع.
- ضمان المساواة العدالة حيث يسعى المناخ القانوني إلى توفير العدل والمساواة بين الأفراد المؤسسات .
- تعزيز الشفافية إذ أن وجود قوانين تنظم كيفية اتخاذ القرارات الإدارية وتحدد الرقابة والمحاسبة من شأنه أن يعزز الشفافية والمساءلة.
- حماية حقوق الملكية وتعزيز الابتكار من خلال منع التعدي على حقوق الأفراد والشركات.
- مكافحة كل أنواع الفساد..
- ضمان الاستقرار الاقتصادي إذ يضمن المناخ القانوني المستقر أطرا قانونية توفر قدرا آمنا و مستقرا من التعاملات المالية والتجارية.
- تحقيق التنمية المستدامة إذ يهدف المناخ القانوني إلى تعزيز النمو المستدام عن طريق قوانين وتشريعات تحمي الموارد الطبيعية وتدعم مشاريع الاستدامة.

2.2 ماهية الاستثمار السياحي.

1.2.2 مفهوم الاستثمار السياحي.

لقد اختلفت مفاهيم الاستثمار السياحي طبقا لتعدد واختلاف وجهات النظر للباحثين والمؤسسات الدولية، ومن بين ابرز المفاهيم نذكر ما يلي:

الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مروراً بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها. (يدو، بخاري، 2014، ص03)

بالنسبة للمنظمة العالمية للسياحة فعرفت الاستثمار السياحي على انه " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضييفة إلى جانب حماية وتوفير فرص للمستقبل إنهما القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" . (العاني، 2008، ص19)

أما في القانون الجزائري فإن المشرع أشار إلى مضمون الاستثمار بشكل عام في نطاق المادة الثانية من الأمر 01-03 في ثلاث عناصر هي : (قانون الاستثمار، 2001)

✓ اقتناع أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات أو تأهيل أو إعادة هيكلة.

✓ المساهمة في رأس المال في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

✓ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

ومن إجمالي ما سبق يمكن القول أن الاستثمار السياحي هو تلك الجهود والمبالغ الموجهة إلى قطاع السياحة من أجل تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية للبلاد وخدمة للمواطنين المحليين والسياح على حد سواء، و ينقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين الاستثمار في الخدمات السياحية كخدمات النقل والإقامة والاتصالات، والاستثمار في الثروة السياحية كالاستثمار في الموارد الطبيعية والثقافية.

2.2.2 أهداف الاستثمار السياحي.

تشكل الاستثمارات بشكل عام دعامة للاقتصاد الوطني غير ان الاستثمارات السياحية تؤدي دورا كبيرا في التنمية لعدة دول وتهدف إلى تحقيق أهداف عامة تتمثل في: (جاء الله، 2023، ص 62-63)

- تحقيق التوازن الجهوي، ودعم ميزان المدفوعات.

- المحافظة على التراث الوطني.

- زيادة الدخل القومي، والمساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة.

كما يمكن أن نصنف الأهداف حسب المجالات التي يمسها كالاتي:

أ- أهداف اقتصادية:

- توفير الرأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية.
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية.
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية و التي تزيد من الدخل القومي.

ب- أهداف سياسية:

- -رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي.
- -تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى.
- -تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في منظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة تؤكد أمن الوطن.

ت- أهداف اجتماعية:

- رفع مستوى المعيشة بصفة عامة.
- -سد الفجوة التنموية بين أقاليم للدولة.
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي التي تفرزها البطالة من خلال توفير مناصب الشغل.

3.2.2 خصائص الاستثمار السياحي.

يتماز الاستثمار السياحي بما يلي: (مريمة، 2022، ص51)

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول.
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي، لان اغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالبية الثمن وبالعملة الصعبة.
- ارتفاع تكاليف التأسيس.
- فترة استرداد رأسمال المشروع تكون طويلة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمارات الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات الأخرى فهو يعتمد اعتماد كلي وأساسي على القطاعات الأخرى مثل قطاع (الزراعة، الصناعة،... الخ)

4.2.2 محددات نمو الاستثمار السياحي.

للاستثمار السياحي مجموعة من العوامل تساهم في نموه و تطوره نذكر منها: (بن ديدينة، مسلم، 2024، ص209) **المناخ القانوني:** إن وجود مناخ مستقر ومحفز من شأنه أن يساهم في توسع الاستثمارات السياحية.

الموقع الجغرافي: يشكل الموقع الجغرافي عاملا هاما في رواج السياحة وتدفق السياح إلى الأماكن السياحية المختلفة، ويعد الموقع مناسبا إذا كان قريبا من الأسواق الفاعلة في مجال السياحة وهو ما يعكس توفير الوقت والتكاليف و هاته الأخيرة تساهم في نمو الاستثمار السياحي.

التخطيط الواعي: يساهم التخطيط في عملية التنمية السياحية ويعجل بتطويرها وهو ما ينعكس على نمو الاستثمارات ، ويتجسد التخطيط الواعي من خلال إدارة الموارد والطاقت السياحية في المجتمع.

التنظيم السياحي الفعال: إن اشتداد المنافسة في السوق السياحي وتزايد الطلب والعرض العالمي وتنوعه يستوجب تنظيم فعال ودقيق لتطوير السياحة.

التسويق السياحي الفعال: إن من أهم ما يشجع على التنمية السياحية التسويق السياحي الفعال حيث تتجلى أهميته في استحداث آليات جديدة تدعم الإبداع والابتكار.

تقديم حوافز للمشاريع السياحية: تهئ الكثير من الدول المناخ المناسب للاستثمار السياحي عن طريق:

- استهداف القطاع الخاص بالمساعدات المالية من اجل تشجيعه على الاستثمار.
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتوضيح القوانين.
- خفض الضرائب في قطاع السياحة وتقديم إعفاءات.
- تقديم المساعدات الفنية كدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية.
- منح إعفاءات جمركية وتنشيط حركة الموانئ والمطارات.

3.2 ماهية التنمية الاقتصادية.

1.3.2 مفهوم التنمية الاقتصادية.

لا يمكن أن نعطي مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية نظرا لتشعب الآراء واختلاف المدارس الفكرية حيث كل مفكر يعطي مفهوم لها حسب تصوره لتطور المجتمع، وسف نحاول أن نوضح بعض التعاريف كالآتي:

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956 أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، هذا في حين يتفق كل من سلتز و

روستو على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. (العباسي، 2020، ص6)

ويذكر ماير أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه بولدوين في ذلك، لكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الايجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم، أما 'نيتل' و 'روبرتسون' فقد عرفا التنمية على أنها العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة. (العباسي، 2020، ص6)

أما سعد الدين إبراهيم فيعرفها " بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع"، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

- إنها عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وان أي عوامل أو قوى خارج الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.
- أنها عملية ليست ذات طريق واحد وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان. (مدحت، عبد الظاهر، 1999، ص46)

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن التنمية الجديرة بهذه التنمية يجب أن تهدف إلى تحقيق

ما يلي: (بوضياف، 2016، ص186)

- إشباع الحاجات الرئيسية لغالبية المجتمع.
- تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان.
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

2.3.2 أهمية التنمية الاقتصادية.

وتتمثل أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين الآتين: (بشري، 2022، ص09)

التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة و وسيلة لمواجهة الآفات الاقتصادية كالاقتصاد على نمط إنتاج واحد وضعف بنیان مختلف القطاعات ونقص رؤوس الأموال... الخ و وسيلة لمعالجة الآفات الاجتماعية المختلفة.

التنمية الاقتصادية أداة للاستقلال الاقتصادي إذ ينعكس إحداث التنمية الاقتصادية الحقيقية على سيادة الدولة في قراراتها واعتمادها على ذاتها في استغلال مواردها المتاحة ويجنبها روابط التبعية لدول أخرى.

3.3.2 خصائص التنمية الاقتصادية.

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها: (<https://almerja.net/>, 2022)

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقاً للظروف التي تمر بها الدول.
- عملية مجتمعية شاملة.
- هي عملية تغيير مقصودة.
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

4.3.2 أساليب التنمية الاقتصادية.

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها: (بوضياف، 2016، ص188)

- توفير الرأسمال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.
- أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير آليات الاختيار والتعيين.

- خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
- توفير المناخ الإداري والاقتصادي المناسب.
- إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.
- تزويد القوة العاملة بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- تبسيط الإجراءات والحد من الروتين.
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل المشاكل الاقتصادية.

3. علاقة المناخ القانوني بالاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.

تمثل علاقة المناخ القانوني بالاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية في علاقة متداخلة حيث يؤثر كل عنصر على العناصر الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر، فكلما كان المناخ القانوني ملائماً كلما أدى إلى زيادة فرص نجاح الاستثمارات السياحية مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

1.3. علاقة المناخ القانوني بالاستثمار السياحي.

للمناخ القانوني تأثير مباشر على قرارات المستثمرين وبالتالي تأثير مباشر على مشاريع الاستثمار السياحي إذ يتطلب تفعيل وتطوير الاستثمار السياحي إعداد مناخ قانوني متكامل قدر الإمكان بحيث يعامل المستثمرين على أسس واضحة، كما ويجب أن يتسع تنظيم المناخ القانوني ليشمل مختلف جوانب الاستثمار وطرق جذبه وتشجيعه، وسوف نحاول في هذا العنصر أن نوضح ما يجب أن تكون عليه الأطر القانونية والتشريعية (المناخ القانوني) لكي تؤثر بشكل فعال على الاستثمار السياحي وتدفع به نحو التطور بما يخدم التنمية الاقتصادية: (زغاش، 2016، ص 53-54)

- يجب أن تتميز التشريعات بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل المتعلقة بالاستثمار السياحي.
- يجب أن تتصف التشريعات بالديناميكية وتطور بشكل دائم دون المساس بمبدأ استقرار التشريع للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- يجب أن تتصف القوانين بالشفافية وان تبتعد عن التقييم وعدم اليقين .
- يجب أن تشخص كل العوائق والمشاكل التي يمكن ان تواجه المستثمر.
- يلزم أن تقرر التشريعات بأحكام تتضمن الجهات المختصة للفصل في المنازعات الاستثمارية.

- يجب أن تراعي القوانين متطلبات الدول المضيفة من الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من هذه العناصر يمكن للمناخ القانوني أن يعمل على تحفيز المستثمرين وتشجيعهم للاستثمار في قطاع السياحة بما يضمن تمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية حيث نجاحها يتوقف في المقام الأول حسب ما استقر في الفكر الاقتصادي والدراسات العلمية على ضرورة ملائمة المناخ القانوني.

2.1.3. الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.

- يؤدي الاستثمار السياحي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية حيث يعمل الاستثمار السياحي على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في :
- خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.
 - تحسين البنية التحتية وتطويرها .
 - زيادة مداخيل الحكومة وإيراداتها.
 - تنويع الاقتصاد وبناء قاعدة صلبة له.
 - تحقيق للتنمية المجتمعية.

4. واقع المناخ القانوني في الجزائر كآلية لاستقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية.

1.4. الأطر القانونية والتشريعية للاستثمار السياحي في الجزائر.

- حاول المشرع الجزائري توفير مناخ قانوني تشريعي من خلال العديد من القوانين والتشريعات لضمان السير الحسن للاستثمارات السياحية ، والتي نوجزها في الآتي: (بن علي، 2018، ص106-107)
- أ- قانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

جاء هذا القانون ليحدد شروط التنمية المستدامة وكذا تدابير وأدوات تنفيذها ويهدف هذا القانون كما نصت المادة 02 والمادة 19 منه إلى :

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية من خلال ترقية الصورة السياحية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة واثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية.
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
- تثمين التراث السياحي الوطني.
- إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع كل عامل يرمي إلى رفع عدد مواقع وهيكل الاستقبال الموجهة للسياحة.
- تشجيع القدرة التنافسية بين المستثمرين داخل القطاع.
- ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة.
- تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم.
- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة الملفات لتمويل المشاريع السياحية.

ب- قانون رقم 03-02 المتعلق بالاستغلال السياحي للشواطئ:

يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة باستعمال واستغلال الشواطئ في المجال السياحي ويهدف

إلى

حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها، و توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب وحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة، مع تحسين خدمات إقامة المصطافين وأخيرا تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

ت- قانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي:

يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهئية وترقية تسيير مناطق التوسع السياحي ويهدف الى الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وإدراج هذه المناطق في المخطط الوطني لتهئية الإقليم، والاستغلال لكل الإمكانيات الثقافية والتاريخية والدينية، و من اجل حماية مناطق التوسع السياحي تم تصنيفها كمناطق سياحية محمية تم إخضاعها لعدد إجراءات الحماية وهي :

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية السياحية المستدامة.

المناخ القانوني ودوره في استقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

بين الواقع والتحديات.

- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.
- إنشاء عمران مهياً ومنسجم مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعة المميز.

ث- مرسوم رقم 06-325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية:

- يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتجهيئتها حيث نصت المواد من 04 إلى 09 على مجموعة من الإجراءات وجب التقيد بها عند بناء المؤسسات الفندقية وهي:
- عدم إحداث أي تغيير في العناصر الأساسية للبنية.
 - يتم ترميم البنايات المصنفة كمعالم تاريخية طبقاً لتقنيات وقواعد الترميم المعمول بها في هذا المجال.
 - عند القيام بعمليات التجديد للمؤسسات الفندقية وجب الالتزام بتحسين الخدمات داخلها.
 - في حالة إعادة الاعتبار للمؤسسة الفندقية وجب الالتزام بعدم تسبب الأشغال في حذف عناصر الهيكل على حساب استقرار البنية.
 - يجب احترام مخططات التزيين والنقوش والعناصر الأساسية خلال عملية الترميم.
 - يجب الأخذ بعين الاعتبار الإدماج المعماري مقارنة بالتجهيزات الأصلية عند ترميم بناية أو بنايات موضوع توسيع مؤسسة فندقية متواجدة.

ج- المرسوم التنفيذي رقم 23-07 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع السياحي:

- يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنح حق
- الامتياز عليها وتقوم الدولة ببيع أو تخصيص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزير السياحة والمالية، ومن ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه والإنارة العمومية ومجاري الصرف الصحي وشبكة الطرق والساحات

الخضراء، ومن ثم تقوم الوكالة بتبليغ المستثمرين بكل الوسائل عن هذه الأراضي وتعطيهم فكرة كافية على موقع الأرض وسعر البيع أو مبلغ الامتياز ومساحة الأرض والمشاريع المحددة في برنامج التهيئة وكذا الإعانات والدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.

2.4 التحفيزات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر.

تمثل الحوافز مجموعة الإغراءات و التشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للاستثمار في مجال معين، ومن اجل تشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية السياحي والاقتصادية قامت سلطات الدولة بتقديم بعض الامتيازات وذلك في إطار تدابير دعم الاستثمار ، وفيما يلي جملة من التحفيزات التي استفادت منها الاستثمارات السياحية، والتي جاءت ضمن قانون الاستثمار: (حابس، 2018، ص156)

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات ولترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالسياحة وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم انجاز المشاريع الاستثمارية السياحية.
- تخض النشاطات السياحية للضريبة على الأرباح بنسبة 19 % في حين تخضع باقي النشاطات الأخرى إلى نسبة 25% من هذه الضريبة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون سواء الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.
- تستفيد الاستثمارات السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب من تخفيض يقدر ب 3 و 4.5 % على التوالي، وذلك من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- تستفيد عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب في إطار مخطط نوعية السياحة من تخفيض يقدر ب 3 و 4.5 % على التوالي من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني وذلك بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية والحموية.
- تطبيق النسبة المخفضة 7% من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي
- الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال وكذا تأسيس مؤسسات في قطاع السياحة.

- من اجل تشجيع قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد الأراضي الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر ب 50% و 80% على التوالي.
- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفائدة الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

3.4 الضمانات الممنوحة للمستثمر في إطار قانون الاستثمار في الجزائر.

ورغبة من الجزائر في تهيئة المناخ القانوني الملائم الذي يشجع المستثمرين للاستثمار في مختلف المجالات أقرت بالعديد من الضمانات القانونية لصالح المستثمرين لعل أهمها ما يلي:
(بجدة، 2021، ص166-171)

- **ضمان حرية الاستثمار:** تطرق المشرع الجزائري وبشكل لافت للنظر إلى مبدأ حرية الاستثمار في الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث نصت المادة 01/01 على انه " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقتنة وحماية البيئة" وقد جاء ذلك تكريسا لمبدأ الدستوري الذي ينص على " حرية التجارة والصناعة مضمون وتمارس في إطار القانون" والذي تم تجسيده في القوانين الاقتصادية الجديدة ومن أمثلة ذلك القانون المتعلق بالمناجم.

- **ضمان مبدأ المساواة في المعاملة:** ويعني تمتع المستثمر الأجنبي بالحقوق والضمانات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الوطني، حيث كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ في المادة 14 من الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار التي تقضي بأنه " يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريين، في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية".

- **ضمان ضد المخاطر السياسية:** حيث انه قد يتخوف المستثمر من إجراءات التأميم ونزع الملكية التي قد تقوم بها بعض الحكومات، لذلك اخذ المشرع هذا التخوف في الحسبان حينما نص في المادة 16 من الأمر 01-03 على انه " لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب عن ذلك تعويض عادل ومنصف".

- **ضمان ضد المخاطر التشريعية:** إن المستثمر الأجنبي يولي أهمية بالغة للنظام القانوني الذي منح له من طرف الدولة المستقبلية للاستثمارات قبل أن يستثمر في تلك الدولة، حيث انه يبقى متخوف من تغيير الإطار التشريعي الذي أنجز الاستثمار في ظله، وإزالة هذه المخاوف استلزم الأمر إعطاء المستثمر ضمان استقرار التشريع المتعلق بالاستثمار، ويقوم هذا المبدأ على فكرة تثبيت النظام القانوني للاستثمارات، حيث تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار والذي قد تم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، وهو ما أكدته المشرع الجزائري في المادة 15 من الأمر 03-01 بالقول " عدم جواز تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

- **ضمان ضد مخاطر عدم التحويل:** نص المشرع الجزائري صراحة على ضمان حرية تحويل الأموال للمستثمر في المادة 31 من الأمر 03-01 حيث قال " تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل ، يسعها البنك الجزائري بانتظام ويتحقق من استردادها قانونا، من ضمان تحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وان كان المبلغ أكبر من رأس مال المستثمر في البداية"

- **ضمان ضد مخاطر الحرب والاضطرابات الأهلية:** يتمثل هذا العائق في ما ينجم عن الحروب والاضطرابات الداخلية من أضرار تفضي في النتيجة إلى إحداث آثار سلبية على تدفق الاستثمار، لهذا تطرقت الاتفاقيات الدولية سواء الجماعية أو الثنائية لهذا الخطر في محاولة لطمأنة المستثمر في حال تعرضه للخسارة بمنحه تعويض عادل ومنصف، وهو ما اخذ به المرسوم الرئاسي 06-40 المتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجزائر وتونس.

4.4 اثر المناخ القانوني في الجزائر على الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.

لتوضيح اثر المناخ القانوني على الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية سوف نتناول مجموعة من المؤشرات في شكل أرقام وإحصائيات والمتعلقة بحجم الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الناتج المحلي الخام وفي مناصب الشغل:

1.4.4 حجم الاستثمارات السياحية:

المناخ القانوني ودوره في استقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر
بين الواقع والتحديات.

يعكس حجم الاستثمارات السياحية مدى تأثير و نجاعة المناخ القانوني في استقطاب المشاريع السياحية وتنميتها، وسنوضح ذلك من خلال المشاريع السياحية للسنوات 2018-2022:

جدول 01: وضعية المشاريع السياحية للفترة (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
مشاريع طور الانجاز	799	889	804	747	701
مشاريع متوقفة	181	239	308	342	427
مشاريع غير منطلقة	1163	1220	1380	1385	1342
مشاريع منتهية الأشغال	67	107	87	111	92
المجموع	2210	2455	2579	2585	2662

المصدر: (بن دنيدينة، مسلم، ص216)

من خلال الجدول المتعلق بالمشاريع السياحية نلاحظ ارتفاع كبير جدا في المشاريع الغير منطلقة والمشاريع المتوقفة مقارنة مع مشاريع طور الانجاز والمنتھية وهذا من شأنه أن يوحي بوجود العديد من المشكلات لعل أهمها تعقد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه المستثمرين عند مباشرة مشاريعهم وهذا ما يعني أن المناخ القانوني في الجزائر غير فعال بما يكفي إذ وبغض النظر عن عدم تمكنه من استقطاب الاستثمار بما يوافق الإمكانيات والمقومات المتاحة في الجزائر حيث انه يعد ضئيل، لم يتمكن من تنفيذ المشاريع التي تم إقرارها.

2.4.4 مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الخام: من خلال المناخ القانوني تسعى الدولة إلى رفع مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج الخام والذي يعد مؤشر هام على مدى نمو الاستثمار السياحي ومساهمته في التنمية الاقتصادية .

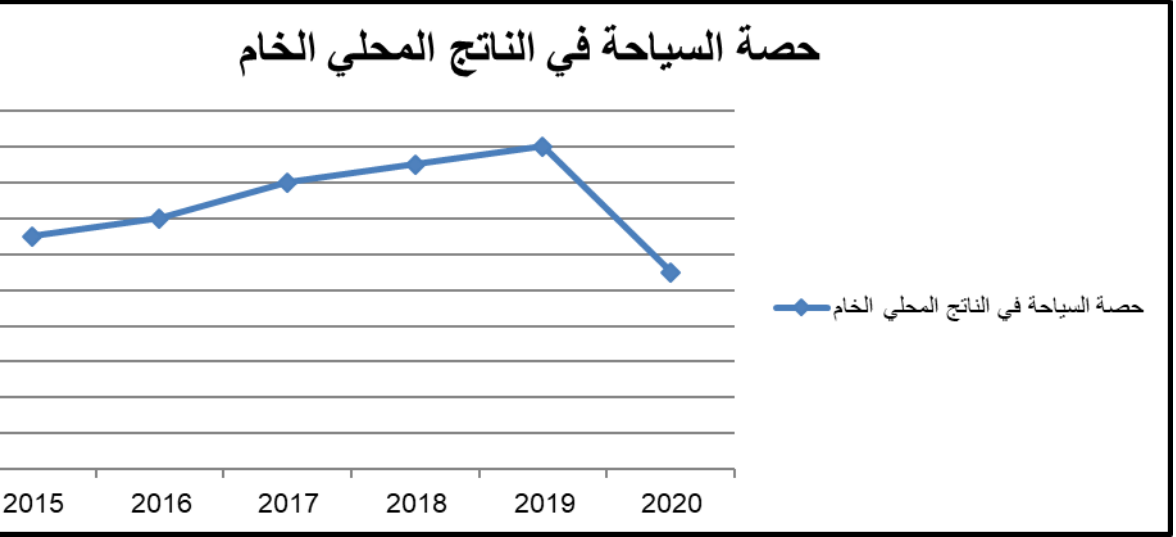
الجدول 02: تطور حصة السياحة في الناتج الوطني الإجمالي (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
---------	------	------	------	------	------	------

1.1	1.8	1.7	1.6	1.4	1.3	حصة السياحة في الناتج الوطني الخام (%)
-----	-----	-----	-----	-----	-----	--

المصدر: (بن دنيدينة، مسلم، ص218)

الشكل 01 : منحى تطور حصة السياحة في الناتج الوطني الخام



المصدر: (بن دنيدينة، مسلم، ص218)

لم يتجاوز معدل مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج الخام نسبة 1.8 % وهو معدل ضئيل جدا مقارنة مع معدل متوسط العالمي الذي يصل إلى 10 % وهذا يعكس ضعف مساعي دولة في رفع هذا المؤشر.

3.4.4 مساهمة الاستثمار السياحي في التشغيل:

الجدول 02: تطور عدد العمال في قطاع السياحة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	21300	2200	22402	25677	261289
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019

المناخ القانوني ودوره في استقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر
بين الواقع والتحديات.

عدد العمال	26580	2703	30000	30802	320000
------------	-------	------	-------	-------	--------

المصدر: (بن دنيدينة، مسلم، ص219)

من خلال معدلات التشغيل ورغم أنها في تزايد فهي معدلات قليلة لا ترقى إلى المستوى المأمول لقطاع السياحة في الجزائر وهذا يوحي أن المناخ القانوني لا يؤثر بالشكل المناسب على الاستثمار السياحي بما يعمل على نمو قطاع السياحة .

5. تحديات تفعيل دور المناخ القانوني للاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية.

يواجه المناخ القانوني في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافه المرجوة في تنشيط الاستثمار السياحي بما يعزز من التنمية الاقتصادية، وفيما يلي بعض التحديات:

- غياب الاستقرار التشريعي: بصدر ميثاق السياحة لسنة 1966 تم إرساء إستراتيجية سياحية تعمل على تطوير السياحة الخارجية، وقامت بتسطير جملة من البرامج وكلفت مجموعة من المؤسسات بمراقبة القطاع لتجسيد ما جاء في الميثاق على أرض الواقع، إلا أنه مع بداية 1970 والمخطط الرباعي الأول تم حل هذه المؤسسات ليتم تعيين مؤسسات أخرى من خلال إصدار ميثاق 1976 وتوجهت أنظار المسؤولين نحو العمل على تطوير السياحة الداخلية، وبمجرد التغيير في السياسة المنتهجة أدى ذلك إلى إعادة النظر في التنظيم القائم على هرم القطاع سنة 1980، إلا أن هذا التنظيم الأخير سرعان ما طرأت عليه تعديلات بعد ثلاث سنوات إلى غاية أن تم إعادة تصنيف المؤسسات وهيكلتها طبقا لبرنامج التعديل الهيكلي، والذي كان يؤدي في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى وطبيعة السياسة المنتهجة، ونتيجة لذلك افرز تضارب حول الاختصاصات وتداخل في المهام بين المؤسسات القائمة على القطاع، والذي انعكس في الأخير سلبا على الاستثمار السياحي. (شرفاوي، 2015، ص177)
- مشكل العقار السياحي: يعد مشكل العقار السياحي من بين أكبر المشاكل التي تعيق المستثمرين لمباشرة استثماراتهم ومن بين أهم مشاكل العقار السياحي ما يلي: (جيرب، 2019، ص166)
 - تأخر الحصول على ملكية العقار السياحي.
 - عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بمناطق التوسع السياحي.
 - عدم وجود آليات مختصة بتسيير العقار السياحي.
 - الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية .

- البيروقراطية في التنفيذ: يشكل التعقيد في الإجراءات الإدارية عائقا حقيقيا يواجه المستثمرين ونمو الاستثمار السياحي نظرا للصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية: يؤدي تعدد المؤسسات التنظيمية الخاصة بالاستثمار السياحي إلى تداخل الصلاحيات فيما بينها وغياب التنسيق الفعال يؤدي بدوره إلى تعطيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- ضعف آليات التسوية في النزاعات: إن البطء في حل النزاعات وتسوياتها في مجال السياحي يشكل عائق يواجه المستثمرين للحصول على حلول سريعة للخلافات المتعلقة بمشاريعهم
- ضعف الترويج للجزائر كوجهة واعدة للاستثمار: تعاني الجزائر من ضعف في تسويق وترويج وجهتها كوجهة و مناخ ملائم و واعد للاستثمار السياحي على المستوى الإقليمي والدولي .

5. الخاتمة :

تناولت الدراسة بالتحليل واقع المناخ القانوني في الجزائر كآلية لاستقطاب الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الوقوف على المفاهيم الأساسية للمناخ القانوني والاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية والعلاقة فيما بينهم، وكذا الوقوف على أهم القوانين التي سنتها الجزائر في سبيل ترقية الاستثمار السياحي، كما تم تناول مجموعة من المؤشرات في شكل أرقام وإحصائيات لمعرفة مدى تأثير القوانين التي سنتها الجزائر في الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية، لنخلص في الأخير إلى أهم التحديات التي تواجه الجزائر لتفعيل دور المناخ القانوني.

نتائج الدراسة:

بناءا على العرض السابق وفي سياق اختبار فرضيات الدراسة نجد أن الفرضية الأولى مثبتة وصحيحة حيث أن الجزائر تحاول جاهدة إلى توفير مناخ قانوني ملائم وفعال لاستقطاب المستثمرين بما يخدم الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أما الفرضية الثانية فهي غير صحيحة حيث انه ورغم جهود الجزائر في توفير مناخ قانوني ملائم إلا انه لم يحدث التغيير المطلوب في الاستثمار السياحي و لا تزال الجزائر تعاني من ضعف دور الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية.

ويمكن أن نورد أهم نتائج هذه الدراسة في العناصر الآتية :

✓ للمناخ القانوني علاقة وثيقة ومتداخلة مع الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.

المناخ القانوني ودوره في استقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والتحديات.

- ✓ تهيئة المناخ القانوني للاستثمار السياحي ضرورة فرضتها متطلبات تفعيل دور الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية.
- ✓ لا يمكن للمناخ القانوني أن يؤدي دوره ما لم يكن يتميز بالاستقرار والثبات.
- ✓ جهود الدولة الجزائرية غير كافية لتهيئة مناخ قانوني فعال من شأنه أن يرقى الاستثمار السياحي بما يعزز التنمية الاقتصادية.
- ✓ يواجه المناخ القانوني في الجزائر العديد من التحديات أهمها مشكل العقار السياحي .

التوصيات :

- من خلال هاته الدراسة توصلنا إلى مجموعة من المقترحات التي نوجزها في الآتي :
- ✓ العمل بجدية على حل المشكل المتعلق بالعقار السياحي ومحاولة تيسير الحصول عليه بالقضاء على التعقيد في الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- ✓ العمل على ترويج صورة المناخ القانوني الجزائري في الخارج كوجهة واعدة للاستثمار السياحي .
- ✓ المحافظة على استقرار القوانين والتشريعات بتوفير ضمانات للمستثمرين على مدى التزام الدولة بالحفاظ على امتيازات المستثمرين في العقود التي تبرم في قطاع السياحة.
- ✓ توفير المزيد من الحوافز و التشجيعات لاستقطاب المستثمرين.
- ✓ الاطلاع على التجارب الدولية في مجال تهيئة المناخ القانوني في سبيل تطوير الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستفادة منها.
- ✓ تشجيع البحوث والدراسات التي تبين مدى مساهمة المناخ القانوني في الاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية ومدى ضرورتها للبلاد.

المراجع:

- 1- غريب بولرباح،(2012)، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، المجلد10، العدد10، الصفحات99-110.
- 2- مُجد داودي، (2011)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، لبنان، 11-12 افريل 2011.
- 3- اوشن حنان،(2016)، المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، بسكرة، الجزائر، 22-23 فيفري 2016.

- 4- محمد يدو، سمية بخاري،(2014)، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، تيبازة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2014.
- 5-رعد المجاني العاني،(2008)، الاستثمار والتسويق السياحي، عمان، الطبعة 01، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- 6- محمد الهادي جاب الله، (2023)، الاستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- 7- العلم مرمية،(2022)، واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 01، الصفحات 46-67.
- 8- بن ديدينة احمد، مسلم إبراهيم،(2024)، دور الاستثمار السياحي كإستراتيجية لرفع مستوى الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، الصفحات 205-222.
- 9- العباسي محمد،(2020)، برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية اليزي 2001-2019، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 10- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد،(1999)، النماذج الراضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية.
- 11- بوضياف ياسين،(2016)، التنمية الاقتصادية في الجزائري بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، الصفحات 183-199.
- 12- بشيري عفاف،(2022)، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مقالة منشورة في كتاب جماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجلفة، الجزائر
- 13- الموقع <https://almerja.net/reading.php?idm=191392>، خصائص التنمية الاقتصادية، تم الاطلاع بتاريخ 2024/10/10

- 14- زغاش عبد القادر،(2016)، دراسة مناخ الاستثمار السياحي بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 15- لخضر بن علي،(2018)، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الادارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 16- أمال حابس،(2018)، تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- 17- بجدة صفيان، (2021)، الإطار القانوني والمؤسسي لترقية الاستثمار السياحي في الجنوب الجزائري ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني على ضوء القانون 09-16، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، ص 163-180.
- 18- القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- 19- عائشة شرفاوي،(2015)، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 20- جيرب صابرين،(2019)، الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة الجزائر.